

التقرير الختامي لمؤتمر
حصاد الماضي وآفاق المستقبل
الذكرى العشرين لإعلان الحق في التنمية

لو جاز لى أن أخلص المناقشات الثرية لهذا المؤتمر فى جملة واحدة لقلت أن التنمية أحد أهم حقوق الإنسان وأن الفقر أحد أشنع انتهاكات حقوق الإنسان .

١. كان هذا المؤتمر فرصة غير مسبوقه لتقديم الحق فى التنمية للمجتمع المدنى المصرى ومنظماته غير الحكومية بوصفه أحدث حقوق الإنسان التى تم الاتفاق عليها منذ عشرين عاماً وما زال تطبيقها خلافاً . وكان هناك عملية اكتشاف متبادلة . فالمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية المصرية اكتشفت لأول مرة من هم خبراء وما هى أعمال الأمم المتحدة فى مجال الحق فى التنمية . كما أن هؤلاء الخبراء استمعوا لأول مرة للتجربة والرؤى المصرية للحق فى التنمية من منظور المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية المصرية.

٢. أهم ما أسفر عنه هذا المؤتمر هو الاسهام فى التعريف بعناصر الحق فى التنمية واخراجها من دائرة المبادئ العامة إلى نطاق التطبيقات و الأمثلة المحددة . ولذلك كانت المناقشات بالغة التشعب ولكنها كانت تقود دائماً لمجموعة مبادئ وقواسم مشتركة خاصة بعلاقة حقوق الإنسان بالتنمية .

٣. تناول المؤتمر خمسة مبادئ تمثل إطار الحق فى التنمية الذى ينبغى إدماجها فى السياسات التنموية والتجارية وطنياً ودولياً وهى : العدالة والشفافية وعدم التمييز والمسئولية بمعنى المحاسبة والمشاركة . وقد اجتهد رؤساء الجلسات الأربعة فى محاولة الانتقال بالحوار فى المؤتمر من عموم هذه المبادئ إلى تطبيقاتها المحددة . وكان أهم هذه التطبيقات هو مكافحة الفقر على أساس حقوق الإنسان وليس فقط من منطلق التضامن . وعلى أساس أن الفقر ، كما قالت المفوض السامى لحقوق الإنسان لويز أربور فى جنيف . هو من أشنع انتهاكات حقوق الإنسان التى يمكن مكافحتها ويجب مكافحتها .

٤. وكان من الأمثلة المحددة التى تم مناقشتها فى هذا الصدد مسألة التقييم السابق لأثر قواعد التجارة وسياسات التنمية على الطبقات الأضعف فى المجتمع وضرورة تعويضهم عن أى آثار سلبية للخصخصة أو تحرير التجارة أو غيرها من مقتضيات اقتصاد السوق . كما ناقش المؤتمر أيضاً غياب مثل هذا التقييم على المستوى الوطنى والدولى . خاصة من جانب المنظمة العالمية للتجارة .

٥. ناقش المؤتمر كيفية التوصل إلى نموذج تقييم وأدوات قياس للعلاقة بين حقوق الإنسان والتجارة والتنمية . وكانت نقطة البداية فى هذا الخصوص نتائج أعمال مجموعة العمل حول الحق فى التنمية فى جنيف . حيث توصلت هذه المجموعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية إلى العديد من النتائج والتوصيات التى لم تجد طريقها إلى حيز النفاذ وغير معروفة بشكل كافى وليس لها آليه تنفيذ . كما توصلت مجموعة العمل هذا العام إلى صياغة معايير مبدئية لتقييم مشاركات التنمية للتأكد من ادماجها لعناصر الحق فى التنمية (العدالة – عدم التمييز – الشفافية – المحاسبة – المشاركة) .

٦. كشف المؤتمر أيضاً مشكلة عدم تناسق السياسات فيما بين المنظمات الدولية وبعضها وكذلك فيما بين مواقف مختلف الدول بل ونفس الدول حسب الإطار الذى يتعاملون فيه . وعلى سبيل المثال فإن قواعد تحرير التجارة تقتضى إلغاء الدعم وعولمة الاقتصاد تستلزم الخصخصة ولكن كلاهما يؤثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان ، كالحق فى العمل والصحة والسكن والطعام وبالتالي هناك تناقض محتمل بين قانون التجارة الدولية وقانون حقوق الإنسان .

٧. كشفت المناقشات أيضاً عن أن الكثير من المبادرات الدولية الراهنة في إطار الأمم المتحدة ومنظمات التمويل الدولية بدلاً من أن يواجه هذه المتناقضات فإنه يمكن أن يكرس الغموض والخلط . وعلى سبيل المثال فقد كانت الجلسة الثالثة من أعمال المؤتمر مخصصة لمختلف مناهج الاقتراب من مسألة علاقة حقوق الإنسان بالتنمية وكيفية رفع التناقض وزيادة التكامل بينها . وكان محل البحث هنا الأهداف الألفية للتنمية واستراتيجيات تخفيض الفقر والمنهج الحقوقي للتنمية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فكل هذه مناهج مختلفة صوب نفس الهدف وهو التنمية العادلة والإنسانية والمتواصلة .
٨. كشفت المناقشات عن أن التوفيق والتكامل بين مختلف هذه المناهج صعب ولكنه ممكن . وأن أهم شروط فعالية الربط بين حقوق الإنسان والتنمية يتمثل في مشاركة أهم أطراف التجارة والتمويل في الحوار حول الحق في التنمية . ومن أهم هؤلاء الأطراف المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .
٩. كشفت المناقشات بشكل خاص عن أن هناك بداية تحول مهم في تفكير البنك الدولي من حيث نبذ المشروعية والاعتراف بحق الدول في تحديد مسار وأولويات خططها التنموية وضرورة التأكد من أن الإصلاح الاقتصادي لا يؤدي إلى الفساد الاجتماعي وانتهاك حقوق الفقراء .
١٠. كانت مداخلات المنظمات الحكومية المصرية والعربية المشاركة في المؤتمر بالغة التنوع وكشفت جميعها عن احتياج شديد وطلب كبير على مفهوم الحق في التنمية لا كمفهوم قانوني خلافي جديد وإنما كإطار عمل تنفيذي واضح وقابل للتطبيق .
١١. أكدت هذه المداخلات حقيقة مهمة وهي أن الحق في التنمية له قيمة مضافة بالمقارنة بسائر حقوق الإنسان ، وأن الحق في التنمية ليس هو الحق في المساعدات الدولية . وأن الحق في التنمية ليس مجرد مسألة دولية، إنما هو بالاساس احتياج وطني أصيل . كما أكدت المناقشات أن المنظمات غير الحكومية تحتاج لأدوات قياس سياسات تتجاوز النصوص القانونية الصماء وتتخذ شكل مؤشرات تقييم ومعايير متابعة .
١٢. كشفت المناقشات أيضاً عن أن هناك نوعين من العقبات تعوق الحق في التنمية . النوع الأول على المستوى الوطني والنوع الثاني على المستوى الدولي المتعلق بعدم عدالة قواعد التجارة . وأكدت المناقشات على أنه لا يمكن أن يتوقف أحد النوعين على الآخر . وإنما ينبغي العمل على إزالة كل العقبات الوطنية والدولية بشكل متزامن . وهذا التزام هو ما يكفل القضاء على تسييس مفهوم الحق في التنمية .
١٣. أكدت المناقشات أن الإنسان هو المحور والأساس الأول للتنمية وأن تحرير التجارة ليس هدفاً وإنما وسيلة للرفاهية . وأن الرفاهية إذا كانت للبعض على حساب الآخر - دولاً أو أفراد - فإنها ستعمق الخلل الدولي وتزيد دوافع المنازعات وأن هذا يمثل انتهاكاً للحق في التنمية لأن العدالة والتنمية والتنمية العادلة هي الأسس الراسخة للسلام الحقيقي .
١٤. أسفرت المناقشات في المؤتمر عن مجموعة كبيرة من المقترحات العملية . بعضها طرحها المتحدثون من المنظمات غير الحكومية وبعضها طرحها الخبراء أنفسهم وذلك بهدف تعزيز الحق في التنمية عملياً . كان أهم هذه المقترحات على الاطلاق هو ضرورة استمرار الجهود الراهنة لصياغة أدوات قياس ومعايير تقييم للبيئة الشاملة لعملية التنمية وطنياً ودولياً من أجل تحديد العقبات الهيكلية للتنمية والقواعد غير العادلة للتجارة والأولويات المنطقية لمواجهة هذه تلك .
١٥. كان من أهم استخلاصات المؤتمر أيضاً أن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ينبغي أن يكون لها دور أساسي في مناقشة وفي صياغة هذه المعايير وكذلك في متابعة تنفيذها . وذلك بحكم أن المشاركة الشعبية هي أحد الأركان الخمسة للحق في التنمية (العدالة - المشاركة - عدم التمييز - المحاسبة - الشفافية) . وأكد المؤتمر بشكل خاص أهمية أمرين

أولهما بناء القدرات الذاتية للمجتمع المدني في العام الثالث ثانيهما استحداث تعاون بين المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية في هذا المجال . وهو ما يمكن أن يكون من نتائج هذا المؤتمر في المستقبل .

١٦. كان من نتائج المؤتمر أيضاً أن الحق في المعرفة و إتاحة معلومات وبيانات دقيقة واحصاءات ذات مصداقية هو نقطة بداية ضرورية لوضع الحق في التنمية موضع التنفيذ . وهو ما يستدعي ضرورة إعطاء الأولوية لبناء القدرات الاحصائية للدول النامية

١٧. كان من نتائج المؤتمر أيضاً تأكيد أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان . بدليل النموذج الذي قدمه المجلس القومي لحقوق الإنسان عبر هذا المؤتمر . وهو نموذج الحوار بين الآليات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المصرية . حوار ليس فقط حول قواعد حقوق الإنسان القائمة وإنما أيضاً حول قواعد حقوق الإنسان التي ينبغي تطويرها لتكون أكثر وضوحاً وعدالة وأوضح تأثيراً في الواقع العملي .

١٨. أعرب الخبراء الدوليون المشاركون في المؤتمر عن سعادتهم بهذا اللقاء وما أسفر عنه من اقتراحات عملية ساعدت هؤلاء الخبراء في توسيع دائرو بحثهم واختياراتهم وطرح أفكار جديدة حول كيفية الاقتراب بالحق في التنمية من أرض الواقع وتمويله من إعلان مبادئ إلى معايير متابعة أدوات تقييم سياسات .

١٩. أعرب الخبراء الدوليون المشاركون في الندوة أيضاً عن سعادتهم بأن يأتي هذا الاحتفال بالذكرى العشرين للحق في التنمية من دولة نامية هي مصر وبمشاركة نشطة وثرية من المنظمات غير الحكومية المصرية . وهو ما أتى متكامل مع ندوة أخرى حول الحق في التنمية سبقت مؤتمر القاهرة بيوم واحد ونظمتها مؤسسة ألمانية للتنمية .

٢٠. وختاماً ربما كانت الرسالة الأكثر عمقاً وإيجازاً لنتائج هذا المؤتمر هي أن الطريق إلى كفالة احترام الحق في التنمية ما يزال طويلاً ولكن تطورات هامة وإيجابية بدأت في هذا الاتجاه وطنياً ودولياً . وأن أهم هذه التطورات الوطنية هي بداية تصاعد وعى المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث بدورها في تحويل الحق في التنمية من حوار نظري دولي إلى أجندة وطنية تنفيذية . كما أن أهم هذه التطورات على المستوى الدولي هو أن كل هؤلاء الخبراء الدوليون باتوا يدركون أهمية الاستماع لصوت الشعوب بشكل مباشر . كما باتوا أكثر وعياً بدور العدالة الاجتماعية في تحقيق السلام عبر العالم .

تحريراً في ٢٠٠٦/١٢/٤